



التحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات
نصّ المؤتمر الصحفي بعد انتهاء المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية
بيروت في 10 ايار 2010

استكملت الانتخابات البلدية والاختيارية للمرحلة الثانية في محافظتي بيروت والبقاع والتي جرت بجو هادئ عدا بعض الاشكالات المحدودة، مع تسجيل تحسن ملموس عن المرحلة السابقة لجهة التنظيم الاداري. إلا أنّ المرحلة الثانية شهدت تراجعاً في نسبة المشاركة في الاقتراع مقارنة بالمرحلة الأولى.

كما قامت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات، بمتابعة يوم الاقتراع وتسجيل المشاهدات ورصد المخالفات من خلال تجنيد 552 متطوعاً: 152 متطوعاً في بيروت (72 ثابتاً و80 متجولاً) و400 متطوع في البقاع (125 ثابتاً و275 متجولاً). وقد سجلت الجمعية 281 مخالفة في كلتي المحافظتين.

فوز وزارة الداخلية والبلديات بجائزة الأمم المتحدة لأفضل أداء حكومي:

قبل البدء بعرض تقييم المرحلة الثانية من الانتخابات البلدية في محافظتي بيروت والبقاع، نتوقف عند خبر نيل وزارة الداخلية اللبنانية جائزة الأمم المتحدة لأفضل أداء لجهاز حكومي التي تنافست للفوز بها مع 400 جهة مرشحة من مختلف بلدان العالم. إننا إذ نهني لبنان واللبنانيين عموماً، ووزارة الداخلية خصوصاً على هذه الجائزة المستحقة بجدارة، فإننا نعتبر أنها تشكل تأكيداً لضرورة النهج الاصلاحى في كل ما يتعلق بالانتخابات والممارسة الديمقراطية، ومن ضمنها أهمية العلاقة الايجابية والشراكة بين الحكومات عموماً وبين المجتمع المدني. إن نجاح وزير الداخلية وفريق عمل الوزارة وأجهزتها في بناء هذه الشراكة مع منظمات المجتمع المدني اللبناني ودفعها خطوات كبيرة إلى الأمام خلال الانتخابات النيابية عام 2009، كان أحد العناصر الهامة التي ميزت أداء الوزارة وساهمت في تميزها وفوزها. ويطمح المجتمع المدني اللبناني، ولاسيما الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات والجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، إلى جعل هذه العلاقة ممارسة مستقرة وممأسسة لفائدتها لجميع الأطراف وللممارسة الديمقراطية والانتخابية بشكل عام، ولما تسهم به في رفع أداء جميع الأطراف ولا سيما أداء المجتمع المدني نفسه وتحمله مسؤولياته على نحو أفضل.

في العملية الانتخابية في مرحلتها الثانية:

من ناحية مسار عملية الاقتراع يوم أمس، تشير الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات والتحالف اللبناني لمراقبة الانتخابات إلى بعض التطورات التي استجدت منذ المرحلة الأولى من الانتخابات يوم الاحد الماضي في الثاني من ايار.

فقد علمت الجمعية أن الاجهزة القضائية المختصة قد استدعت المرشح المعني بمخالفة الرشوة التي وثقتها الجمعية في مدينة جبيل للتحقيق معه، وهو قد زال موقوفا قيد التحقيق. وتعتبر الجمعية أن هذا التطور يشكل سابقة ايجابية في التعامل مع الرشوة الانتخابية من شأنه مع غيره من التدابير أن يساهم في الحد من هذه الظاهرة. كما انه يعبر عن جدية الجهات المعنية في متابعة المخالفات والخروقات نأمل أن يتعمم ليصبح ممارسة سائدة.

ومن ناحية أخرى، فإن تقريرنا السابق عن عملية الاقتراع في محافظة جبل لبنان قد وصف المناخ العام لعملية الاقتراع بأنه مناخ من "التراخي العام" ساهمت فيه جميع الأطراف، وأشار التقرير تحديداً إلى التساهل في ضبط مراكز الاقتراع وفي محيطها وتنظيم عملية الاقتراع داخل الأقاليم، وهو ما شكل علامة فارقة مقارنة بالانتخابات

##



النيابية لعام 2009. ويهم الجمعية في هذا المجال أن تسجل أن الأداء العام أثناء اليوم الانتخابي أمس في محافظتي بيروت والبقاع قد تميز بدرجة أعلى من التنظيم في المراكز والاقلام، بما فيها تحسّن واضح في أداء القوى الامنية والعسكرية ورؤساء الاقلام. وقد تم ذلك بناء على اجراءات وتعليمات وزارة الداخلية التي تعاملت ايجابيا مع الملاحظات التي وردت في هذا المجال. هذا علما أن الجمعية كانت قد تقدمت من معالي وزير الداخلية بكتاب ضمنته ملاحظاتها على إدارة العملية الانتخابية، فكان تعامله مع هذه الملاحظات ايجابيا.

أ- الملاحظات العامة التي توردها الجمعية على العملية الانتخابية:

وعلى غرار تقريرنا عن المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية، فإن هذا التقرير سوف يتضمن في البداية عرضا لبعض الملاحظات العامة التي لها دلالة وطنية بالنسبة للانتخابات وديمقراطيتها، قبل الانتقال إلى عرض المشاهدات والمخالفات التي رصدت خلال يوم الاقتراع الثاني في التاسع من شهر أيار في محافظتي بيروت والبقاع. وسوف يركز التقرير الحالي على الملاحظات المتعلقة بإداء الاطراف الحكومية والقضائية والسياسية المعنية بالانتخابات.

وفيما يلي ابرز هذه النقاط.

أولاً: في نسبة الاقتراع بلغت نسبة الاقتراع يوم أمس حوالي 21% في بيروت، و49% في محافظة البقاع، وهي نسبة منخفضة مقارنة لنسبة الاقتراع في الدورة الأولى في جبل لبنان ومقارنة بما كان متوقعا وبمستوى الخطاب الانتخابي السائد في المحافظتين. ولا شك أن أسباب ذلك متعددة. وهذه النسبة تعبر في جانب منها، عن شعور بعدم الرضا وعدم الاقتناع من قبل الناخبين في المحافظتين، وهي ربما أتت تعبيراً عن اعتراض سلبي على طريقة ادارة العملية الانتخابية من قبل القوى السياسية النافذة. ولعل امتناع نسبة هامة من مواطني بيروت والبقاع عن المشاركة في عملية الاقتراع يرسل إشارة قوية في الاتجاه الصحيح، إلى جميع الاطراف السياسية بضرورة إعادة الاعتبار للعملية الانتخابية من خلال اصلاح القانون الانتخابي بما يضمن تمثيلاً صحيحاً وبصفتها عملية يقرر فيها المواطنون ممثلهم، لا عملية يطلب فيها إلى المواطنين ان يصوتوا بالتأييد للمرشحين الذين اختارهم الزعماء السياسيون لهم.

ثانياً: في تمديد مهلة قبول سحب الترشيحات حتى صباح يوم الاقتراع

لقد حصل أثناء المرحلة الثانية من الاقتراع ان تم قبول حالتي سحب ترشيح لمرشحين بعد انقضاء مهلة الايام الخمس قبل يوم الاقتراع. وقد تبلغت الجمعية عن حالة قبول سحب ترشيح أحد المرشحين الى بلدية الهرمل بعد المهلة المحددة، وأدت الى فوز اللائحة بالتزكية. وسجلت حالة أكثر تطرفاً صباح يوم الاقتراع في بلدية "رماسا" حيث علم المواطنون وهيئة القلم بأمر الانسحاب والتزكية قبل افتتاح القلم. كما جرت محاولة فاشلة لإلغاء الانتخابات بزعم انسحاب المرشحين المنافسين في بلدة بريتل.

إن جميع هذه الحالات قد استندت إلى استشارة هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل (بتاريخ 3 ايار)، التي أحالتها وعممتها وزارة الداخلية على المحافظين والقائمقامين بتاريخ 4 ايار. وقد أصدرت الجمعية منذ أربعة أيام (في 6 ايار) بياناً خاصاً في هذا الصدد اعتبرت فيه ان هذه الاستشارة تشكل مساساً بديمقراطية الانتخابات، وتسمح بتمديد فترة الضغط على المرشحين وتساهم في خلق ارتباك لدى المواطنين وتمس حقوقهم.

وقد جاء في استشارة هيئة التشريع والاستشارات ان: "ليس ما يمنع القائمقام أو المحافظ من أن يصدر قراراً معاكساً يقضي بقبول الرجوع عن الترشيح بعد انقضاء المهلة المحددة في الفقرة 6 (من المادة 25 من القانون رقم

##



97\665)، على أن يبقى التأمين في هذه الحالة حقا مكتسبا للخزينة". وقد ذهب قرار الهيئة في قياس قبول العزوف عن الترشيح بعد انقضاء المهلة على الفقرة الثالثة من المادة 25 نفسها، باعتبار ذلك عملا اداريا يدخل ضمن صلاحياتهم، وشرطه الوحيد هو تخلي صاحب الحق في الترشيح عن حقه هذا.

إننا في الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، ومع احترامنا وتشديدنا على أهمية الاجتهاد والتفسير في العمل التشريعي، إلا أننا نعتبر ان هيئة التشريع قد غلبت في تفسيرها وقرارها الجوانب الثانوية على الجوانب الاساسية. إن وضع هذه الفقرة في سياقها الطبيعي باعتبارها واحدة من 6 فقرات تختص كلها بآليات الترشيح والتي تتضمن كلها مهلا محددة بوضوح، يعني أن موضوع الفقرة هو العزوف عن الترشيح والمهل المرتبطة به، وإن مسألة استعادة البديل هي مسألة فرعية وثانوية. وبالتالي من الأولى أن يذهب تفسير الفقرة المعنية باتجاه اعتبارها تتضمن مهلة قصوى لسحب الترشيح هي خمسة أيام على الأقل قبل موعد الاقتراع، وأن مسألة استعادة البديل هي نقطة فرعية وليس العكس كما ذهبت الى ذلك هيئة التشريع.

من ناحية أخرى، فإن هيئة التشريع والاستشارات عندما اعتبرت قبول سحب الترشيح حقا للقائمين والمحافظين بمجرد تخلي صاحب الحق عن حقه في الترشيح، انما يغفل واقع أن موضوع الفعل هو شأن عام، وأنه يترتب على الترشيح وعلى سحبه تبعات وأثار تتعلق بالغير، ولا تتعلق بالمرشح نفسه، الأمر الذي يفترض به أن يغلب بدوره الأخذ بالمهل المحددة في الفقرة، وهو ما ينسجم مع الممارسة الممتدة ومع الفهم الشائع لهذه الفقرة وللمواد المشابهة.

أما الموجب الاضافي الذي يدفع الى اعتماد هذه المهل انما يعود الى صيانة حق المرشح وتحريره من الضغط الذي يمكن ان يخضع له من الكتل السياسية والعائليّة الكبرى.

إننا نعتبر ان هذا القرار يخالف الاتجاه السائد في الممارسة ويمسّ بديمقراطية الانتخابات خلافا للتفسير الذي اعتمده بها هيئة التشريع والاستشارات، وبالتالي ندعو إلى إعادة النظر فيه والتراجع عنه لأنه يساهم في التقلت من الضوابط في ادارة عملية الترشيح والعملية الانتخابية، ويساهم في بلبلة الناخبين، ويخفض مستوى المسؤولية في تعاطي المرشحين مع الشأن الانتخابي، اضافة إلى أنه يشرع الباب واسعا أمام الضغط والتأثير على المرشحين حتى لحظة الاقتراع من قبل ذوي النفوذ على اختلافهم.

ثالثا: في تداخل المواقع العامة والخاصة

إن التمييز بين المواقع العامة والمواقع الخاصة هو إحدى المسائل الأكثر أهمية في العمل الانتخابي. وقد أولته الجمعية والمجتمع المدني اهتماما خاصا انطلاقا من مبدأ حياد الدولة واجهزتها، سواء كان ذلك في الانتخابات النيابية او البلدية. ونرغب في هذا التقرير بالتوقف خصوصا أمام أداء رئيس الحكومة دولة الرئيس سعد الحريري، الذي هو في الوقت نفسه زعيم تيار المستقبل الطرف السياسي الأقوى في بيروت والمعني مباشرة بالانتخابات البلدية فيها.

ويقارب التقرير هذا الاداء من منظور القانون بمواده المباشرة، ومن منظور سياسي اوسع يتعلق بمضمون الرسالة التي يحملها هذا الاداء لجهة ترسيخ او اضعاف فكرة الفصل بين الموقع الحكومي المسؤول وقيادة تيار سياسي.



ففي جانب أول، حصلت بعض الأنشطة الانتخابية – وان بشكل محدود – انطلاقاً من الموقع العام. ذلك ان معظم الأنشطة ذات الطابع الانتخابي والتي هي على صلة بالانتخابات البلدية في بيروت تمت انطلاقاً من المنزل الشخصي الخاص لرئيس الحكومة، ولكن مع ذلك كان هناك أكثر من خرق. على سبيل المثال: اجتماع رئيس الحكومة مع وفد من الجماعة الإسلامية في السراي الحكومي بتاريخ 2010/04/28 حيث تناقشوا بمواضيع اللوائح وامكانية التوافق الانتخابي بين الطرفين. وبتاريخ 3 ايار استقبل الرئيس سعد الحريري في السراي الكبير المرشح عن مدينة صيدا الاستاذ محمد السعودي، حيث تداولوا بمستجدات الانتخابات في مدينة صيدا. وكذلك ما اشارت اليه الصحف عن الاجتماع الذي عقد بتاريخ 29 نيسان في عين التينة والذي ضم رئيسي الحكومة والبرلمان الى النائب ميشال عون ورئيس حكومة قطر، والى انه تناول في جانب منه مسألة انتخابات بيروت.

ان الجمعية ترى ان محصلة هذا الاداء تبقى غير ايجابية من ناحية الانطباع السلبي الذي تولده عن حياد الدولة، وعن استسهال التداخل بين الموقع العام والموقع الخاص في الشأن الانتخابي. وهو ما تدعو الجمعية الى ان يؤخذ على محمل الجد، وان توضع ضوابط أكثر وضوحاً للحد منه، حيث أن هذه الممارسة شائعة لدى مختلف الاطراف، وسبق لنا ان اشرنا الى تكراره في مناسبات انتخابية سابقة.

رابعاً: في اداء الاطراف السياسية

وتتعلق ملاحظتنا هنا بالاداء السياسي والاعلامي العام في الترويج الانتخابي، والتي قياساً على المادة 68 من قانون الانتخابات النيابية، وغيرها من المواد، تشكل عامل ضغط متعدد الواجه على الناخب، كما انها تشكل مساساً لديمقراطية الانتخابات من خلال استنساخ الاستقطاب السياسي على الانتخابات البلدية. وقد سبق للجمعية ان دعت في مؤتمرها الصحفي لإطلاق حملة مراقبة الانتخابات البلدية في 22 نيسان الماضي ان اعتبرت ان هذا التسييس المفتعل للبلديات هو الخطر الأكثر اهمية الذي يهدد بالجملة حرية اختيار المواطنين، ودعت الى تحرير الانتخابات البلدية من فرض استنساخ الصراع السياسي على المستوى البلدي. وتتناول الفقرات التالية تقييم اداء الاطراف السياسية المعنية من هذا المنظور. وبالتالي نورد بعض الامثلة على الخطاب والممارسة السياسيين التي تضغط باتجاه تسييس مفتعل للانتخابات البلدية والاختيارية، بما يعتبر – في رأينا – ضغطاً معنوياً على الناخب، ومساساً بديمقراطية عملية الانتخابات. ونحن نشير الى هذه الامثلة بمعزل عن النوايا والخلفيات التي دفعت اليها.

- **المثال الاول**، الاستثارة العاطفية المبالغ فيها لأهالي بيروت للإقتراع لصالح اللائحة المدعومة من تيار المستقبل والاطراف المتحالفة معه، والتي استخدم فيها تعبير ان عدم التصويت لبيروت هو بمثابة خيانة (اخلاقية بالطبع) للرئيس الشهيد رفيق الحريري وخيانة لبيروت. (خطاب دولة الرئيس سعد الحريري في قريظم بتاريخ 4 أيار).

- **المثال الثاني**، موقف التيار الوطني الحر الذي حوّل انتخاب مخاتير بعض الأحياء إلى معركة سياسية كبرى تتكثف فيها معاني بالغة الخطورة من نوع تصحيح التمثيل المسيحي، الاستفتاء على النفوذ، وإعادة النظر بالتقسيم البلدي... الخ. وهذه مبالغة كبيرة في تسييس انتخابات المختارين، وهم أشخاص يؤدون وظائف ليس لها أي طابع سياسي على الإطلاق، وهم الأقرب إلى الناس في معاملاتهم اليومية، ولا يجوز تسييس صورتهم بأي ذريعة. وقد اتى هذا التسييس على لسان رئيس التيار الوطني الحر في مؤتمره الصحفي يوم 4 ايار، كما ان التيار الوطني الحر أرسل رسائل قصيرة يوم الاقتراع نفسه جاء فيها ما يلي: "بيروت حرة: نداء ملحّ لجميع ناخبي الاشرافية والرميل والصيفي. يجب أن تصوتوا لللائحة



المخاطر المدعومة من التيار الوطني الحر لجعل الاشرافية دائرة مستقلة"، مع ما يحتوي عليه ذلك من ايحاءات طائفية.

- **المثال الثالث**، تضمن الحملة الانتخابية لتحالف حزب الله وحركة أمل في البقاع خطابا ضاغطاً من الناحية المعنوية أيضا على الناخبين، مقرونا برسائل سياسية أو دينية قوية، تصل ضمنا إلى حد التخوين. ففي تصريح للنائب نوار الساحلي بتاريخ 7 أيار تم ربط الاقتراع للوائح حزب الله وامل في بعض مناطق بعلبك - الهرمل بالانتصار لخط المقاومة: حيث جاء ما حرفيته "إن النصر في هذه الانتخابات هو على العدو الصهيوني عبر المشاركة الكثيفة في هذا الاستحقاق في عملية الاقتراع للتأكيد على خيار المقاومة وتفويت الفرصة على رهان العدو بضعف نهج المقاومة" وهو أيضا مثال على تسييس مبالغ فيه للعمل البلدي، ومثال على الضغط المعنوي بالربط بين التصويت للألحة المعنية والانتصار للمقاومة في وجه العدو.

خامسا: في حالات الرشوة في بلدة زحلة

بالطبع لا تقتصر الرشوة الانتخابية على بلدية زحلة، كما لا تقتصر من ناحية العدد على الحالات التي تم توثيقها والتي بلغ عددها حتى صباح اليوم 5 حالات. ولكننا نتوقف عن هذه الحالة نظرا لخطورتها وخصوصيتها.

فعلى امتداد يوم الاقتراع أمس، كان مراقبو الجمعية والتحالف، وكذلك مراقبو الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية ووسائل الإعلام والمواطنون، يتحدثون عن ظاهرة الرشوة شبه العلنية التي تتم في مكاتب انتخابية تابعة للوائح وتقع على مقربة من مراكز الاقتراع. وكانت هذه العملية منظورة للجميع، وقد تمكن مراقبو الجمعية من توثيق خمسة حالات، إحالتها الى النيابة العامة، علما أنها لا تشكل سوى قسما قليلا مما شهدته المدينة.

وما يميز الانتخابات البلدية في زحلة على هذا الصعيد، هو أن الرشوة كانت منتشرة وشبه علنية، وهو ما يتطلب التوقف عند نقطتين:

- **النقطة الأولى**، إن وجود قرائن كثيرة على الانتشار الواسع للرشوة في زحلة يعتبر من الاسباب التي ترجح مشروعية التقدم بطعن بنتائج الانتخابات البلدية فيها.

- **النقطة الثانية** هي أنّ الجمعية، وفي ضوء تجربتها في المرحلة الأولى من الانتخابات في جبل لبنان، قد سرّعت من اجراءاتها في توثيق هذه الحالات، وتبليغ وزارة الداخلية بما توفر لديها، كما قامت كذلك بابلاغ الجهات القضائية المختصة في اليوم نفسه. وقد تم اتخاذ بعض الاجراءات الفورية في هذا المجال كما ينص القانون على ذلك. ولكن الظاهرة استمرت بعد الظهر، ولم تكن هناك آليات للتدخل السريع والفوري من أجل وضع حد لهذه العملية أثناء النهار نفسه، مما كان من شأنه أن يكون أكثر جدوى. ويكشف هذا الجانب عن ثغرة إجرائية وتشريعية ربما، يجب أن تكون موضع معالجة، لأن الهدف من الإبلاغ عن الرشوة ليس الإعلان عنها، بل تسريع العمل على التحقق منها ميدانيا ووقفها فورا اذا أمكن ذلك.

- وبهنا في هذا المجال الإشارة إلى أن الأساليب المكشوفة في التعاطي مع الرشوة من قبل اللوائح إنما تعبر عن الاستخفاف بالشرعية وبالذولة وهو تعبير في الوقت نفسه عن أزمة اخلاقية يجب التوقف عندها مليا ومعاينة مرتكبيها.



- كما يهمننا التأكيد على أن مراقبي الجمعية هم متطوعون وليسوا خبراء في مجال الاستقصاء والتحري، وبالتالي على النيابة العامة التعاطي مع المعلومات والشهادات التي يدلون بها بمثابة إخبار تتحرك بموجبه ولا يجوز اعتبار أن ما يقومون به هو عمل استقصائي قائم بذاته.

سابعاً: في مشاركة المرأة:

لاحظت الجمعية نسباً متدنية لمشاركة المرأة ترشيحاً بحيث جاءت نسبتها في محافظة البقاع في الترشح إلى المقاعد البلدية 3.2 % وإلى المقاعد الاختيارية 1.49% أي بنسبة وسطية للترشح إلى البلديات والمجالس الاختيارية 2.87%.

كما جاءت هذه النسب في بيروت ترشيحاً إلى المقاعد البلدية 13.38% وإلى المقاعد الاختيارية 3.9% أي بنسبة وسطية بلدية واختيارية 7.29%.

وهي نسب متدنية جداً.

ب- في تقييم يوم الاقتراع: المشاهدات والملاحظات

أولاً في الحوادث الأمنية:

سجلت عدة حوادث أمنية متفرقة معظمها في محافظة البقاع وبعضها في بيروت. كما حصلت اشكالات مع مراقبي الجمعية أثناء توثيقهم بعض المخالفات، ومنها تسجيل اشكالية أمنية حصلت بين الجيش وأنصار إحدى اللوائح الحزبية في بلدة الرياق، وكذلك تعرض مراقبو الجمعية لمضايقة من قبل أنصار إحدى اللوائح في النبي شيت على خلفية محاولة اقتراع شخص لم يرد اسمه على قوائم الناخبين، وقد تصرف رئيس القلم بحزم وطلب مساعدة قوى الأمن لحسم الأمر بسرعة. وأفاد المراقبون عن وجود موقف سلبي ومضايقات من قبل مندوبي اللوائح المتواجدين في المراكز والاقلام في أكثر من بلدة وقرية في البقاع الأوسط والبقاع الغربي.

كما مُنع مراقبو الجمعية في بعض المراكز من مراقبة عمليات الفرز لأسباب غير معروفة. وقد لاحظوا بعض الحالات التي تمت فيها عملية الفرز في ظل غياب الكاميرات وماكينات الفيديو.

ثانياً: تتوقف الجمعية عند حالات الهرج والمرج التي تعاني منها هيئات القلم لدى تسلمها صناديق ومستلزمات عملية الاقتراع صباحاً ولدى تسليمها إياها عند الانتهاء من عملية الفرز مساءً، بحيث تجري حالات من التدافع وسوء التنظيم يتسبب بهما الازدحام، كما يقوم بعض رجال الأمن بتوجيه كلام مهين وصولاً إلى الضرب بأعقاب البنادق في بعض الحالات كما حصل أمس في مركز البيال في بيروت. إن الجمعية، واذ تؤكد على أن ما يحصل إنما هو من نتيجة سوء تنظيم هذه العملية، تطالب الجعات المعنية، من محافظين وقائمين اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن كرامة رؤوساء واعضاء هيئات القلم، ومعظمهم معلمو اجيال لا يستحقون منا الا كل الاحترام والتقدير.

ثالثاً: تقارير الفرق المتجولة عن المراكز ومحيطها:

وقد اتت حصيلة عملية المراقبة لجهة المشاهدات والمخالفات المتعلقة بالمراكز، التي اعتمدها الجمعية من ضمن عينة طبقية عشوائية تم انتقائها وفق معايير علمية، وفي محيطها على النحو التالي:

==



- حالة ترويج انتخابي: في بيروت 44 وفي البقاع 25 حالة: وتتضمن توزيع منشور وبيانات داخل وفي محيط مراكز الاقتراع وتواجد كثيف للمكينات الانتخابية.
- حالات ضغط على الناخبين: 7 حالات في بيروت 5 حالات في البقاع (في مختلف الأضية).
- وقوع أعمال عنف داخل ومحيط مراكز الاقتراع: في بيروت 1 وفي البقاع 4 حالات، من اجمالي مراكز الاقتراع من العينة المعتمدة.
- تدخّل القوى الأمنية او أحد الموظفين الرسميين، في العملية الانتخابية: في بيروت 4 وفي البقاع 4 حالات من اجمالي مراكز الاقتراع من العينة المعتمدة.

ثانياً تقارير المراقبين الثابتين عن مشاهدات ومخالفات الاقلام في العينة المختارة:

وهي تشمل المشاهدات والمخالفات التي تم رصدها في عينة الاقلام المحددة، والتي بلغت 72 في بيروت اي بنسبة 100% من المراكز و125 قلم اقتراع في البقاع من اجمالي اقلام المحافظة. واثت نسب المخالفات في هذه العينة الطبقية العضوائية المنتقاة علمياً من قبل الجمعية على النحو التالي:

في تقييم عملية افتتاح أقلام الاقتراع

- 1- هيئة القلم مكتملة تماماً (4 اعضاء) عند افتتاح القلم 98% في البقاع و96% في بيروت، الباقي اكتمل في الفترة التي تلت الافتتاح مباشرة وذلك من العينة المعتمدة.
- 2- توفر كافة تجهيزات القلم كاملة عند افتتاح عملية الاقتراع 92% في البقاع و67% في بيروت من العينة المعتمدة.
- 3- المعزل كان موضوعاً في مكان يضمن سرية الاقتراع 95% في البقاع و96% في بيروت من الاقلام من العينة المعتمدة
- 4- فتح قلم الاقتراع في الوقت المحدد تماماً في 81% في البقاع و76% في بيروت من الاقلام من العينة المعتمدة، اما سائر الاقلام فقد تم افتتاحها على الشكل التالي: من الساعة السابعة والدقيقة الواحدة والسابعة النصف: 14% في البقاع و23% في بيروت، وبعد الساعة 7.30 5% في البقاع و1% في بيروت
- 5- الاقلام المجهزة لتسهيل اقتراع الاشخاص ذوي الاعاقات حوالي في البقاع 83% (هذه النسبة تشير الى داخل الاقلام وليس في المراكز) وفي بيروت 35% من الاقلام.

في مجريات العملية الانتخابية

نسبة الأعلام التي لم يرد فيها بين إسم واحد و5 أسماء في لوائح الشطب وذلك من العينة المعتمدة في بيروت 40% وفي البقاع 57%

نسبة الأعلام التي لم يرد فيها بين 6 أسماء و15 اسماً في لوائح الشطب وذلك في العينة المعتمدة في بيروت 6% في البقاع 10%

##



في بيروت 0%	نسبة الأرقام التي سجلت فيها حالة واحدة على الأقل تصويت من دون هوية أو جواز سفر صالح وذلك في العينة المعتمدة
في البقاع 2%	
في بيروت 7%	نسبة الأرقام التي سجلت فيها حالة واحدة على الأقل عدم دمع الاصبع في الحبر وذلك في العينة المعتمدة
في البقاع 20%	

نسبة الأرقام التي سجلت فيها الحالات التالية

في بيروت 32%	دخول عناصر من قوى الأمن الى قلم الاقتراع بشكل متكرر من دون طلب رئيس القلم ومن دون ان يتدخلوا في العملية خلال يوم الاقتراع من العينة المحددة
في البقاع 26%	
في بيروت 5%	تدخل عناصر من قوى الأمن في عملية الاقتراع من خلال ابداء الرأي لهيئة القلم او المندوبين او الناخبين مرة واحدة على الأقل من العينة المحددة
في البقاع 8%	
في بيروت 6%	تدخل عناصر من قوى الأمن في عملية الاقتراع من خلال توزيع لوائح او الضغط على المندوبين او الناخبين مرة واحدة على الأقل من العينة المحددة
في البقاع 2%	
في بيروت 32%	اقتراع مرة واحدة على الأقل خارج المعزل من العينة المحددة
في البقاع 42%	
في بيروت 16%	حصول ازدحام داخل القلم لفترة محددة خلال النهار من العينة المحددة
في البقاع 41%	
في بيروت 6%	تعليق العملية الانتخابية في مرحلة ما لسبب أو لآخر من العينة المحددة
في البقاع 13%	
في بيروت 19%	دعاية انتخابية داخل ارقام الاقتراع من العينة المحددة
في البقاع 25%	

في انتهاء عملية الاقتراع والفرز

في بيروت 83%	إقفال القلم عند الساعة السابعة مساءً من العينة المحددة
في البقاع 85%	
في بيروت 0%	فروقات بين عدد المغلفات وعدد المقترعين من العينة المحددة
في البقاع 7.5%	



- انقطاع التيار الكهربائي في مرحلة ما خلال الفرز من العينة المحددة
في بيروت 2%
في البقاع 12%
- نسبة الاقلام التي جرى فيها نزاع حول ورقة اقتراع من العينة المحددة
في بيروت 8%
في البقاع 55%
- نسبة الاقلام التي وردت فيها ورقة اقتراع واحدة على الاقل وتضمنت لقباً أو
رمزاً ما من العينة المحددة
في بيروت 12%
في البقاع 38%
- نسبة الاقلام التي تم فيها تعليق محضر النتائج من قبل رئيس القلم على مدخل القلم
من العينة المحددة
في بيروت 88%
في البقاع 77%